

كسر حلقة الاستبعاد في عمليات تطوير الأحزاب السياسية

SASKIA BRECHENMACHER, CAROLINE HUBBARD

مارس 2020

تواجه الأحزاب السياسية حول العالم أزمة ثقة عامة. فيعتبر كثيرٌ من المواطنين أنها بعيدة المنال ولا تعالج همومهم أو شواغلهم. إلى جانب ذلك، تفرض الأحزاب تحدياتٍ خاصةً على المرأة التي تصطدم بعقبات رسمية وغير رسمية تحول دون مشاركتها في الحياة الحزبية، لإجراءات الترشيح المبهمة، والعنف، وانتشار الأحزاب ذات الثقافة الذكورية المفرطة.

لكنّ تشكيل أحزاب جديدة في فترات الانتقال السياسي يمثل فرصةً محتملةً لكسر هذه الأنماط. فلا يخفى على أحد أنّ الفترات الانتقالية تُفسح المجال أمام تحويل العقبات السياسية، والقانونية، والاجتماعية الأوسع إلى سياسة شاملة للجميع. من هنا، يمكن، عبر تشكيل الفروع والقواعد الحزبية الجديدة، وإعادة التفاوض على الأطر المؤسسية الأوسع خلال فترة التغيرات هذه، تمكين النساء والفئات المهمّشة الأخرى من الضغط للحصول على تمثيل سياسي أكبر ضمن البنى الحزبية.

فما هي العوامل التي تؤثر على مدى إدراج المنظور الجنساني في عمليات تطوير الأحزاب؟ يُعتبر هذا السؤال أساسياً بالنسبة إلى صناع السياسات، والمناصرين، وأهل الاختصاص الساعين إلى ديمقراطية قائمة على الشمولية والمساواة بين الجنسين في المجتمعات الانتقالية وما بعد الانتقالية. من هذا المنطلق، لتسليط الضوء على هذا الموضوع، تتمعن هذه الدراسة في موضوع إدراج المنظور الجنساني في ثلاثة أنواع من التشكيلات الحزبية التي تظهر عادةً خلال عمليات الانتقال السياسي:

- من حركة اجتماعية إلى حزب (مثلًا النهضة في تونس)؛
- من حركة مسلحة إلى حزب (مثلًا المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا)؛
- انشقاق عن حزب مهيم (مثلًا حركة الشعب من أجل التقدم في بوركينا فاسو).

بالنسبة إلى كلّ من هذه الحالات الثلاث، تتمعن الدراسة في طريقة تأثير أصول هذه الأحزاب وخصائصها، فضلًا عن بيئاتها الانتقالية الخاصة، على مستوى دمجها للمنظور الجنساني. كما يتوسّع التحليل في مناطق أخرى متضمّنًا أفكاراً متعمّقة إضافية من بوليفيا، والنيبال، وأوغندا.

المحرّكات والأنماط المتعلقة بدمج المنظور الجنساني

أصول الأحزاب وخصائصها

- التزام القيادة: حدّدت أصول الأحزاب إلى أي مدى كان قادتها الذكور متقبّلين لمطالب الدمج. فقد ساهمت الالتزامات الأيديولوجية السابقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية لدى بعض الأحزاب في تسهيل نشاط النساء، أداخل هذه الأحزاب أو في المجتمع المدني، ومكّنتهنّ من الضغط بهدف اعتماد كوتا نسائية أو آليات أخرى تضمن تمثيلهنّ.
- مشاركة المرأة: أثرت أصول الأحزاب أيضاً على مدى وجود مجموعات من الأعضاء أو المناصرات النساء اللواتي كنّ جاهزات لدخول المعترك السياسي والترشّح، وكذلك على مدى ضمّ الأحزاب الناشئة لقائدات نساء يتمتعن بشبكات المعارف، والشرعية، والتأثير اللازم لأداء أدوار قيادية والضغط على قادة الأحزاب الذكور.
- هياكل المناصرة: من العوامل الأساسية التي تحدّد مدى تمتع المرأة بالتأثير في الأحزاب الناشئة، درجة التعبئة المستقلة للنساء التي كانت سائدة في المنظمات قبل تحوّلها إلى أحزاب، وما إذا كانت النساء قد رفعن الصوت وتقدّمن بمطالب مشتركة لقادة هذه المنظمات قبل انطلاق عمليات الانتقال السياسي. ففي جنوب أفريقيا وبوليفيا على سبيل المثال، مكّنت الهياكل الداخلية للحركات السياسية النساء من تبادل خبراتهنّ وصياغة طلبات مشتركة في الفترة التي سبقت تشكيل الأحزاب الجديدة. وقد أخذت هذه الهياكل، تدريجياً، تعتنق المواقف النسوية بشكل أكثر وضوحاً، مرتكزة على تبادل الخبرات مع المجموعات النسائية التابعة للمجتمع المدني.

خصائص العمليات الانتقالية

- طبيعة العمليات الانتقالية: لا يخفى على أحد أنّ العمليات الانتقالية الطويلة والدائمة التي هدفت إلى إعادة التفاوض بشكل جوهري على النظم السياسية القائمة- من خلال وضع دستور جديد أو قوانين تأسيسية جديدة- أفضت بشكل أسرع إلى دمج المنظور الجنساني. فقد مكّنت هذه العمليات النساء في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من بناء التحالفات والدفع باتجاه إصلاحات قانونية والالتزامات سياسية محددة، بما في ذلك تطبيق الكوتا على المستوى الوطني أو الحزبي.
- التعبئة النسائية على نطاق واسع: شكّلت الحركات النسائية المنظمة والواسعة النطاق خطوة أساسية للضغط على الأحزاب السياسية من أجل الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين. ففي جنوب أفريقيا، وبوليفيا، وتونس، والنيبال، أتاح العمل المنسّق بين المجموعات النسائية الضغط على قادة الأحزاب الذكور، ضامناً الحضور النسائي في الهيئات التي وضعت القواعد الانتخابية والحزبية، كما عزّز قدرات هؤلاء النساء وتأثيرهنّ. إلى جانب ذلك، اعتُبر بناء الائتلافات بين نساء المجتمع المدني والنساء العاملات في المعترك السياسي مؤثراً جداً.
- مشاركة المرأة في طاولة صنع القرار: يفضل ضمّ النساء ذوات الصلات المتينة بالمجموعات والمنظمات النسائية في المفاوضات الانتقالية والدستورية الرسمية، بقي الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتطبيق تدابير تكافؤ الفرص بنداً مدرجاً على جداول الأعمال السياسية للأحزاب، لا بل ترسّخ في الالتزامات الدستورية، والقوانين الانتخابية الجديدة، والأنظمة الداخلية الحزبية.

العقبات الدائمة

- استمرار هيمنة الرجال على المناصب القيادية: لوحظ، في مختلف المنظمات السياسية التي تناولها هذا التحليل، أنّ الرجال كانوا ممثلين بشكل مفرط في المناصب القيادية قبل، وخلال، وبعد عملية تشكيل الأحزاب، بالرغم من أنّ التعبئة النسائية كانت، في أغلب الأحيان، أساسية لتوفير الفرص السياسية التي أدت إلى تشكيل هذه الأحزاب. وحتى في الأحزاب الناشئة ذات المستويات الأعلى من دمج المنظور الجنساني، كالمؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، كان على النساء تنظيم أنفسهنّ لمواجهة خطر التهميش الدائم.
- تغيير المعايير الجنسانية بوتيرة بطيئة: لم تولّد التغييرات المؤسسية والتشريعية، بالضرورة، تحولات سريعة في الثقافة التنظيمية أو المعايير الجنسانية ضمن الأحزاب الناشئة. فحتى في ظل تطبيق الأحزاب لآليات داخلية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، أو امتثالها لحصص كوتا مشرّعة قانوناً، بقيت المرأة تواجه صعوبة بسبب المواقف والسلوكيات التمييزية بحقها، فضلاً عن سياسات التهديد والتخويف التي هدفت إلى المحافظة على هيكل سلطوية يهيمن عليها الذكور.
- استمرار العقبات الهيكلية: لا ريب في أنّ العقبات المتجذرة التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة، كتوزيع المسؤوليات الأسرية والموارد المالية بشكل غير متساوٍ، لا تتغير بين ليلة وضحاها. فمع أنّ النساء في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني أحرزن تقدماً في المدافعة عن الكوتا وغيرها من التزامات المساواة بين الجنسين، لم تتكّمل مساعيهنّ بالنجاح نفسه عند الضغط من أجل الحصول على دعم الحزب لمعالجة هذه التفاوتات الهيكلية.

توصيات للحصول على دعم حزبي مراعي للمنظور الجنساني في البيئات الانتقالية

بهدف دعم عملية دمج المنظور الجنساني في الأحزاب السياسية الحديثة العهد، أكان ذلك خلال عمليات الانتقال السياسي أم إثرها، يجدر بمزوّدي المساعدة الدولية القيام بما يلي:

- البدء بإجراء تحليل للاقتصاد السياسي القائم على النوع الاجتماعي. يُعتبر فهم البيئات الانتقالية وخصائصها الجندرية خطوة أساسية لتحديد المدخل المناسب للحصول على دعم حزبي مراعي للمنظور الجنساني. لذا، يجدر بهذه التحاليل أن تتمعن في أسباب الانتقال السياسي، وعمقه، ومدته، فضلاً عن البيئات السياسية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية الأوسع. كما يجب أن تدرس هذه التحاليل، بشكل واضح، تأثير النوع الاجتماعي على الوصول إلى السلطة والموارد، مع ضرورة ارتكازها على آراء مجموعة متنوّعة من النساء.
- إجراء تقييمات جندرية وتقييمات لمستوى الدمج في الأحزاب السياسية. تُفضي العمليات الانتقالية السياسية إلى أحزاب من أصول وخصائص تنظيمية مختلفة. من هنا، لن تجدي المقاربات المعمّمة نفعاً. لذا، من الضروري إجراء تقييم جندري وتقييم لمستوى الدمج بغية تحديد كيف ستؤثر الخصائص الرسمية وغير الرسمية للمنظمات التي تحوّلت إلى أحزاب- في حال كانت هذه المنظمات موجودة في بيئة معيّنة- على تطوّر الحزب في مراحلها الأولى. من شأن هذه التقييمات أن تساعد على تصميم تدخلات مخصصة لأحزاب معيّنة.

- تزويد المجموعات النسائية بدعم قبل المرحلة الانتقالية. يُعتبر دعم التنسيق بين القطاعات وبذل الجهود لتشكيل تحركات بين المجموعات النسائية والناشطات النساء ركناً أساسياً لضمان الاستعداد والتنسيق لدى ظهور الفرص السياسية الملائمة. فمن شأن تعزيز تبادلات الرأي والتضامن بين الحركات النسائية ذات البيئات المتشابهة، وتوفير التوجيهات التقنية بشأن الإصلاحات المؤسسية، كالكويتا الجندرية، أن يساعد المجموعات النسائية على توضيح مطالبها السياسية قبل بداية مرحلة المفاوضات الرسمية. ولا ريب في أنّ دعم المنظمات النسائية المستقلة مالياً وجوهرياً يمكن أن يساهم في جعل المجتمع المدني أكثر دمجاً للمنظور الاجتماعي بشكل عام. لكن يجدر أن يركز هذا الدعم، دوماً، على الاحتياجات والمطالب المحلية، وأن يكون مراعيًا لها.
- ضمان دعم العمليات الانتقالية التي تُحدث تحوّلًا في المنظور الجنساني. خلال العمليات الانتقالية، يجدر بالجهات الفاعلة الدولية دعم المشاركة الفاعلة للقائدات النساء في الهيئات الانتقالية التي تفاوض على إنشاء هياكل إدارية جديدة. كما يجب أن تتضمن كافة المساعدات التقنية، كتوفير الدعم لصياغة الدساتير والقوانين الانتخابية والقواعد الحزبية، توجيهات حول كيفية بناء مؤسسات مراعية للمنظور الجنساني. فمن شأن بناء ائتلافات المجتمع المدني، والشبكات بين المنظمات النسائية والنساء العاملات في السياسة، أن يمكن المجموعات من ممارسة الضغط من الخارج.
- توفير دعم محدّد الهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين في الفترات الأولى من تطوير الحزب. من المهم للغاية أن تُدرج الأحزاب مبادئ المساواة بين الجنسين في وثائقها التأسيسية، خاصةً وأنّ هذه الالتزامات قد تؤمّن مرتكزاً لجهود المناصرة الداخلية المستدامة تحقيقاً للدمج. كما يجب أن تشمل المساعدة الموقّرة للأحزاب تمكين قادة الأحزاب من صياغة خطط لاستقطاب مجموعة متنوّعة من المرشحات، بما في ذلك لأول انتخابات ما بعد المرحلة الانتقالية في البلاد. فضلًا عن ذلك، لا يجب منح أيّ نوع من المساعدات للأحزاب إلا بعد إيلاء الاعتبار الواجب لمدى تأثير المعايير الجندرية الذكورية على تجارب النساء ضمن هذه الأحزاب. وبالتالي، على هذه المساعدات الحزبية أن تتضمن جهوداً هادفة لضمان التزام قادة الأحزاب والأعضاء الذكور، أو توطيد التزامهم، بالمساواة بين الجنسين ودمج المنظور الجنساني.
- إعطاء الأولوية للدعم الحزبي المستدام. يجب أن يستمرّ دمج المنظور الاجتماعي بعد انتهاء الفترات الانتقالية. من هنا، يمكن أن تتضمن الأولويات اللاحقة إنشاء أو تعزيز كتل وائتلافات نسائية من أحزاب مختلفة، وهيئات مستقلة للنساء في الأحزاب السياسية، وآليات حزبية لدعم قدر أكبر من الدمج الداخلي. فإذا كان قد تمّ اعتماد كوتا نسائية، يمكن أن تشمل هذه الآليات سياسات لمكافحة التحرش الجنسي أو دعم المرشحات في رعاية أطفالهنّ. كما يُعتبر توفير المساعدة المستمرة التي تركز على تعزيز بيئة المجتمع المدني مهماً لتمكين المجموعات المحلية من محاسبة الأحزاب السياسية الناشئة على ما تقدّمت به من التزامات خلال العمليات الانتقالية، لا سيّما في ما يتعلق بتحقيق تقدّم في مجال النوع الاجتماعي.

© 2020 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

لا تتخذ مؤسسة كارنيغي مواقف مؤسسية بشأن قضايا السياسة العامة؛ تعبّر وجهات النظر المذكورة في هذه الدراسة عن آراء كاتبها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المؤسسة، أو فريق عملها، أو مجلس الأمناء فيها.